

الأقليات في عفرين: الانتهاكات تقوّض ممارسة الشعائر الدينية ما بعد 2018



ضريح إيزيدي في إحدى قرى عفرين 2023- خاص بليلون

تكشف الشهادات والوقائع الموثقة في هذا التقرير الذي أعدّه باحثو جمعية ليلون للضحايا، عن تحول جذري في واقع الممارسة الدينية والثقافية ما بعد عام ٢٠١٨، في منطقة عفرين شمال سوريا، حيث تحولت المنطقة من مقصد للتعايش والتنوع الإثني إلى منطقة تفرض واقعاً تنصل فيه الأقليات عن هويتها، عبر تعرضهم للترهيب والتهميش ومصادرة الممتلكات، في انتهاك واضح للقانون الدولي وحقوق الأقليات.

الفهرس:

1. ملخص تنفيذي
2. منهجية التقرير
3. خلفية
4. وضع الأقليات في عفرين قبل 2018
 - 1.4 الحريات الدينية
 5. الانتهاكات بعد ٢٠١٨
 6. التحول المفاجئ والنزوح القسري
 - 6.1 مصادرة الممتلكات
 - 3.6 التضييق والتمييز
 - 6.3 الابتزاز المالي
 - 4.6 تدمير الأماكن الدينية
 - 6.5 الاعتقال
 7. الآثار طويلة المدى
 - 7.1 تداعيات النزوح
 - 7.3 الآثار النفسية المستمرة
 8. رأي قانوني
 9. توصيات .
 - 10- خاتمة

1. ملخص تنفيذي:

يوثق هذا التقرير التحولات العميقة في وضع الأقليات بمنطقة عفرين الواقعة في أقصى شمال غربي سوريا، مركزاً على الفترة الممتدة بين 2018 حتى 2024، مع تسليط الضوء بشكل خاص على التغييرات التي طرأت بعد العملية العسكرية المعروفة باسم "غصن الزيتون" في عام 2018، ويستند التقرير إلى شهادات

مؤتمة من عشرة مسيحيين وإيزيديين وعلويين عاشوا في المنطقة، جميعهم من سكان المنطقة الأصليين، ويقدم تحليلاً معمقاً للانتهاكات التي تعرضت لها الأقليات.

بيّنت الشهادات المجمعة أنماطاً متعددة من الانتهاكات بعد سيطرة الفصائل المسلحة التابعة للجيش الوطني السوري على المنطقة، تراوحت هذه الانتهاكات بين الاعتقال والتعذيب والترهيب، وصولاً إلى مصادرة الممتلكات وتخريب الأماكن الدينية بقصد السرقة وتحويل دور العبادة إلى مقرات عسكرية، وأدت هذه الممارسات إلى تهجير قسري واسع النطاق للأقليات من المنطقة، فيما اضطر من تبقى منهم إلى إخفاء هويتهم تحت وطأة الانتهاكات.

كما يكشف التقرير أن أكثر الفصائل المسلحة التابعة للجيش الوطني السوري، المدعومة من تركيا، تورطاً في ارتكابها للانتهاكات متعددة ضد الأقليات، هم كُُل من: (جيش الشرقية - الجبهة الشامية - فرقة السلطان مراد - الشرطة العسكرية - فيلق الشام - الحمزات - السلطان سليمان شاه/العمشات).

يأتي هذا في تناقض كبير مع الفترة التي سبقت عام 2018، حيث تمتعت الأقليات بحرية نسبية في ممارسة شعائرهم الدينية والتردد إلى أماكن عبادتهم، وقد وثق التقرير كيفية تحول هذا الوضع النسبي المستقر إلى حالة من الخوف والاضطهاد المنظم.

2. منهجية التقرير:

اعتمد هذا التقرير على منهجية توثيقية دقيقة، تستند إلى:

1. مقابلات معمقة مع عشرة شهود رئيسيين، تمت في الفترة ما بين آب/أغسطس 2024 و تشرين الثاني الثاني/نوفمبر 2024، ركز خلالها الباحثون على الانتهاكات التي تعرضت لها الأقليات أثناء خضوع المنطقة لسيطرة فصائل الجيش الوطني السوري عليها، و ينوزعون كالتالي:

- ثمانية نساء (إيزيدية ومسيحية وعلوية)

- رجلان (علوي - إيزيدي)

2. تم استخدام أسماء مستعارة لجميع الشهود حفاظاً على سلامتهم وسلامة أقاربهم الذين ما زالوا في المنطقة، وجميع من تمت مقابلتهم هم من سكان منطقة عفرين الأصليين، وقد عاشوا فيها لفترات طويلة قبل 2018.

3. جميع من تمت مقابلتهم هم من خلفية كردية، ودينية ومذهبية متنوعة (إيزيديين - مسيحيين - علويين)، مما يمنحهم منظوراً فريداً كونهم عايشوا التحول في أوضاع المنطقة قبل وبعد 2018.

4. تم التحقق من المعلومات الواردة في الشهادات من خلال:

- مقارنة وتقاطع الروايات المختلفة

- تحليل التسلسل الزمني للأحداث

- توثيق أنماط الانتهاكات المتكررة في مختلف الشهادات

يعزز تقاطع الشهادات واتفاقها على نمط الانتهاكات وطبيعتها ومصداقيتها، حيث قدم كل شاهد روايته المستقلة التي تتوافق مع الصورة العامة للانتهاكات.

- الاستعانة بتقارير أممية تؤكد ما ورد في التقرير من قبل الشهود.

4. خلفية:

شكلت منطقة عفرين، الواقعة في شمال غرب سوريا، نموذجاً للتنوع الديني والاثني، تعيش فيها الكُرد وأقلية عربية، وإيزيديون ومسيحيون لعقود طويلة، وتميزت المنطقة تاريخياً بطابعها المنفتح نسبياً وقبولها للتنوع الديني والثقافي.

كانت المنطقة تضم طوائفاً وأدياناً ومذاهب عدة، منها أتباع الديانة [الإيزيدية](#) الذين يتوزعون على 22 قرية، معظم سكانها من الإيزيديين، وهناك قرى يتشارك فيها المسلمون والإيزيديون معاً، وتحتوي تسعة عشرة مزاراً خاصاً بهم.

وعن [نسبة](#) الإيزيديين المقيمين والمهجرين من منطقة عفرين ما بعد عملية غصن الزيتون في آذار/مارس 2018، تضاءلت أعداد الإيزيديين من أصل 35 ألفاً إلى أقل من 1500 نسمة.

بالإضافة إلى أتباع الديانة الإيزيدية، كان هناك تواجدٌ للمسيحيين الذي بلغ عددهم 190 عائلة من قبل عملية "غصن الزيتون على المنطقة، وأتباع الطائفة العلوية البالغ عددهم 10٠ ألف نسمة، و الذين يتمركزون بشكل كبير في ناحية ماباتا/معبطلي.

صورة خاصة لمركز العلويين في ناحية
ماباتا/معبطلي عام 2017



4. وضع الأقليات في عفرين قبل 2018:

4.1 الحريات الدينية:

عرفت منطقة عفرين بتنوعها الديني والإثني والثقافي وهدوئها النسبي بعد بدء الثورة السورية التي أدت إلى نشوب حروبٍ متعددة بين أطراف النزاع السورية، ولطالما أُعتبرت مقصداً للكثير من السوريين. تكشف الشهادات الواردة في التقرير ان الفترة التي سبقت عام 2018، قد تميزت بمستوى رسمي يتسم بالحرية النسبية.

تصف رونا هي محمد [1] التي تعتنق الديانة المسيحية تلك الفترة بقولها: "قبل سيطرة الفصائل المسلحة، كنت أخرج وأمارس طقوسي بحرية مطلقة، وأتردد إلى الكنيسة مع عائلتي وأصدقائي، لم يكن لدي خوف أو قلق ولم أتعرض للتمييز".

وتقول آفيستا عيسو [2] وهي ناجية إيزيدية، عن واقع الفترة التي سبقت 2018 :

"أنحدر من إحدى القرى ذات الغالبية الإيزيدية في المنطقة، كانت حياتنا هادئة وكان هناك تقبل رحب لكافة الأطياف بين أهلنا آنذاك".

وتؤكد إيفا علي [3] التي تنحدر من ناحية موباتو/معبطلي ذات الغالبية [العلوية](#) في عفرين تلك الفترة بالقول: "كان واقع الحياة في نواحينا وقرانا هادئة للغاية، لم نشهد أي اعتقالات أو إتاوات وما شابه، كانت لنا [مراكز](#) رسمية وكنا نتردد باستمرار لِمزاراتنا العلوية ونعيش بأمن وسلام مع كافة الأطياف المتواجدة في المنطقة".

وفي آذار/مارس 2018، شكلت عملية "[غصن الزيتون](#)" العسكرية نقطة تحول في تاريخ [المنطقة](#)، تقول لورين عزيز [4]: "الوضع كان سيئاً للغاية من أول يوم بدأ فيه القصف على عفرين، لقد خيم الخوف والقلق علينا طوال فترة الحرب".

5. الانتهاكات بعد 2018:

5.1. التحول المفاجئ:

شكّل عام 2018 نقطة تحول عميقة لدى الأقليات في عفرين، حيث انقلبت حياتهم رأساً على عقب مع بدء العملية العسكرية، فلم يكن الأمر مجرد تغير في القوى المسيطرة، بل تحولاً جذرياً في النسيج الاجتماعي والديني للمنطقة.

وتكشف الشهادات الموثقة في هذا التقرير عن مسار متسارع من الأحداث، بدءاً من لحظات الترقب والخوف الأولى، مروراً بعمليات الاستهداف المباشر للرموز والمؤسسات الدينية، وصولاً إلى حملة منظمة من الاعتقالات والتعذيب من قبل الفصائل المسلحة.

ولم تقتصر الانتهاكات على الأحياء فحسب، بل امتدت حتى إلى حرمان الموتى من حقهم في الدفن، في إمعان بالقسوة التي تعكس عمق الاستهداف للأقليات.

تصف رونا هي محمد [1] تلك الفترة بقولها: "عند سماعنا الأخبار عن تقدم القوات المسلحة نحو مركز المنطقة، كان معظم الأهالي في حالة خوف ورعب تام، وكان الكُرد المسيحيون بشكل خاص يعيشون حالة رعب أكبر، خلال عام 2018، كان عدد المسيحيين في عفرين يقارب 190 عائلة في مركز مدينة عفرين ،

منهم 45 عائلة كانت تتواجد في ناحية جنديرس و 15 عائلة كانت متواجدة في ناحية موباتو / معبطلي، وقد قمنا بإرسال نداءات عدّة لحماية دولية ويتم إيقاف الحرب، إلا أننا لم نتلقى أي ردّ.

الابتزاز ومصادرة الممتلكات:

تعرضت ممتلكات الأقليات في عفرين لعملية مصادرة وابتزاز واسعة، تجاوزت مجرد الاستيلاء على المنازل لتشمل الأراضي الزراعية والمصادر الرئيسية للدخل، والتضييق على الأهالي.

توضح لورين عزيز [4]: "قامت الجبهة الشامية بالاستيلاء على أشجار الزيتون في أرضنا الزراعية التي تبلغ حوالي 400 شجرة"، عائدة لعائلتها، فيما تؤكد روناها عفريني (2): "استولوا على أراضينا أيضاً لأن عدم وجود صاحب الأرض يعتبر مبرراً لديهم للاستيلاء عليها، حيث يمنعون أحداً من أقاربنا من حراستها أو قطف زيتها".

واتخذت هذه المصادرات طابعاً منهجياً يعكس سياسة واضحة للتهجير القسري، حيث لم تقتصر السيطرة على الممتلكات فقط، بل امتدت لتشمل إطلال نازحين جدد من مناطق أخرى في بيوتهم.

وحيال ذلك، تقول لورين عزيز [4]: "ذهبت عناصر مسلحة تتبع لفصيل (الجبهة الشامية) إلى منزلنا في القرية وبحثوا عني ولم يجدوني ولم يجدوا أهلي، فقاموا بسرقة المنزل بالكامل، وأسكنوا فيها عائلة من المسلحين من مدينة حمص، واستولوا على منزلنا بالكامل بحجة أننا كفار".

وفي حالات أخرى، تجاوزت عمليات مصادرة ممتلكات الأقليات في عفرين نطاق السيطرة البسيطة أو الاستيلاء على العقارات، لتصل إلى مستوى التدمير المتعمد والممنهج، وقطع أي إمكانية للعودة في المستقبل. تشير لورين عزيز [4] في شهادتها لليلون: "كنت أملك منزلاً في عفرين بحي المحمودية عند مدرسة تشرين، كان المبنى عبارة عن أربع طوابق وكل طابق فيه ثلاث شقق، عرفت العناصر المسلحة آنذاك بأن ملكية المنزل تعود لأشخاص قد اعتنقوا الديانة المسيحية، وبدؤوا بالبحث عنا، وعندما لم يجدونا، قاموا بتفجير المبنى بالكامل، ولم يبق له أثر سوى الركام".

وتضيف: "لقد أخبرني بعض الإخوة المتواجدين سراً في المنطقة بقيام عناصر تتبع لفرقة السلطان مراد الاستيلاء على منزل تعود ملكيته لرجلٍ أرمني قد أتى إلى منطقة عفرين بعد الحرب العالمية الأولى وكان آخر أرمني يسكن المنطقة، وقد خرج منها بعد سيطرة الفصائل المسلحة على المنطقة، كما قاموا بالاستيلاء على محلاتٍ تجارية له في ناحية جنديرس وتحويله إلى جامع، وأطلقوا عليه اسم "مسجد الفاروق".

صورة للمحل التجاري الذي تم تحويله إلى مسجد عام 2018



وتؤكد آفيستا عيسو [2] بقولها: " قمت بزيارة منزلي بعد إطلاق سراحي من سجن إعزاز التابع للشرطة العسكرية، تعرض منزلي للنهب والنهب بعد أن تهجرنا منه، لقد جاء برفقتي عدد من عناصر تتبع لفصيل الجبهة الشامية أثناء طلبي من عناصر السجن السماح لي بزيارة بيتي ريثما أصل إلى حلب، وبعد وصولي إلى حلب، سمعت بأنهم قد قاموا بحرق منزلي".

ويضيف صلاح يوسف [9] أحد الإيزيديين لليلون:

"لقد تعرضت القرى الإيزيدية في منطقة عفرين لتغييرات وانتهاكاتٍ متعددة، ومن ضمنها قرىتي باصوفان التي تعتبر من القرى ذات الغالبية الإيزيدية في المنطقة، لقد اضطررنا عقب عملية "غصن الزيتون" للخروج من قرانا، وتم تحويل العديد من منازل أقرباي ممن يعتنقون الديانة الإيزيدية إلى مساجد، وتخریب قبور أهالينا في القرية".

وعن محاولات استرجاع ملكية كنيسة الراعي الصالح من فصيل جيش الشرقية، تقول زينب العيسى [6] لليلون:

"قامت جهة دينية وسيطة بالتواصل مع عناصر الفصيل المسيطر على المبنى لاسترجاع الكنيسة بشكلٍ سلمي خلال اتصالٍ رسمي، إلا أن الفصيل اقترح إعادة ملكيتها مقابل إتاحة باهظة، وهذا ما لم تستطع عليه الجهة الوسيطة، كما قام الفصيل بإخراج جميع سكان المبنى الذي تقع فيه الكنيسة والاستيلاء عليه بشكل كامل".

وتضيف إيفا علي [3] عن الانتهاكات التي تتعرض لها الأقلية العلوية التي تخضع لها جزء من مناطقهم لسيطرة فصيل السلطان سليمان شاه/العمشات، بالقول:

"تتعرض قرى تابعة لناحية موباتو/معبطلي لحملة انتهاكات واسعة من قبل فصيل السلطان سليمان/شاه المسيطر على بعض القرى، لقد أجبرت عائلة أمي مغادرة قراهم والانتقال إلى مناطق أخرى في عفرين بعد فرض الفصيل غرامة تراوحت قرابة 12000 دولار أمريكي، كما تعرضت بعض قبور أقرباؤنا في قرى دمليو التابعة لناحية موباتو/معبطلي للتخریب".

صورة خاصة لليلون عن تخريب قبور في ناحية موباتو/معبطلي



6.3. التضييق الديني والتمييز:

تجاوزت الانتهاكات والتضييق الذي يستهدف الأقليات مستويات عديدة، لتصل إلى حد اضطرارهم للتنصل من هويتهم الدينية ليدفعوا عن أنفسهم الاضطهاد والانتهاك. وقد أشارت لجنة التحقيق الدولية المعنية بالجمهورية العربية السورية مرارًا إلى الممارسات القائمة على أساس إثني أو ديني بحق الأقليات في منطقة عفرين، وقد أوردت العديد من الإفادات والمعلومات التي تشير إلى تعمد استهداف الأكراد عمومًا والأقليات الأخرى خصوصًا من خلال عمليات المصادرة والنهب، الإساءة اللفظية، والمعاملة اللاإنسانية خلال الاحتجاز. فقد أفادت اللجنة - على سبيل المثال - بتوجيه عبارات مثل "لو كان الأمر بيدي، لقتلت كل كردي عمره من سنة إلى 80 سنة" من قبل أحد العناصر الأمنيين التابعين لأحد فصائل الجيش الوطني السوري.¹ كما أشارت اللجنة بشكل متكرر إلى الاستهداف المنهجي للأقليات في عمليات النهب والاستيلاء على الممتلكات، وكذلك استجوابهم بشأن عقيدتهم وانتمائهم الإثني أثناء الاحتجاز.² وقد خلق هذا الواقع حالة استثنائية يضطر فيها الأقليات إلى ممارسة شعائرهم وطقوسهم بالسر، محولين منازلهم إلى ملاجئ دينية سرية، بل وامتناع الأقليات الدينية من إيزيديين ومسيحيين من التردد إلى المزارات والكنائس تحت وطأة الخوف، وإجبار بعضهم على التظاهر بأنهم مسلمون.

وتؤكد بريغان حكمت [5]: "بعد سيطرة الفصائل المسلحة، هاجم عناصر من فصيل جيش الشرقية وفرقة السلطان مراد مبنى الكنيسة بهدف الاستيلاء عليها، وتم تحويله لمركز عسكري خاص بعناصر من جيش الشرقية".

وتروي رونا هي إلياس [1] تفاصيل صادمة عن منع أحد عناصر الفصيل إياه من دفن زوجته: "بعد اعتقال (ر.م) من قبل فصيل فيلق الشام في منطقة عفرين، تعرضت زوجته لصدمة نفسية حادة، فقدت على إثرها حياتها بعد خروجه من السجن، وقد قام عناصر من الفصيل بمنع الرجل من دفنها، وقاموا بوضعها في

آب/أغسطس 14، 2020، A/HRC/45/31، مجلس حقوق الإنسان، تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية¹ 48، الفقرة 2020.

47-58. المصدر السابق، الفقرات²

جرار زراعي وإلقائها في حفرة خارج القرية، تحت مسمى أنهم كفار ولا يجوز دفنهم بمقبرة من قبور المسلمين".

وتلفت زينب العيسى [6]: "إن أغلب المسيحيين الموجودين في عفرين، يتعرضون للتمييز والخوف، ومنهم خالي الذي يقيم في القرية ويخشى أن يتردد إلى الكنيسة أثناء ذهابه إلى المدينة، إنه يمارس طقوسه من صلواتٍ ودعواتٍ في منزله، بالسر، لئلا يتعرض للاضطهاد أو التمييز".

وتشير يارا إسماعيل [7] في شهادتها لليلون إلى الانتهاكات التي تعرض لها الإيزيديون في المنطقة عبر حثيات حادثة تعرض لها [أقربائها الإيزيديون](#):

" لقد أجبر أحد أقربائنا الإيزيديين المقيمين في قرية قيبار على التشهد من قبل شيخٍ نازح يقيم في المنطقة، بعد أن تعرض لهم عددٌ من المسلحين أثناء تواجدهم في مركز المدينة في البداية، وعقب التضييق المتكرر من قبلهم كنعنتهم بالكفر وما شابه، انتقل الرجلان إلى قريتهم قيبار، إلا إن العناصر المسلمة لم تتركهم وشأنهم، واستمرت في التضييق عليهم إلى أن ظهروا في مقطع مرئي يعلنون فيه إسلامهم دون إرادتهم".

6.4 تدمير الأماكن الدينية:

أما المزارات الدينية التي لطالما اعتبرتها الأقليات مرجعاً روحياً لهم في المنطقة، لم تسلم إزاء الانتهاكات من قبل الفصائل المسلحة.

تقول آفيستا عيسو [2]: لقد تعرض عدد كبير من المزارات والأضرحة الخاصة بالإيزيديين للتدمير، منها مزار الشيخ حميد وبعض القبور المحيطة بها، الذي يقع في قريتي قسطل جنود التابعة لناحية شرا في منطقة عفرين، من قبل مسلحين يتبعون لفرقة السلطان مراد".



صور خاصة لتخريب مزار الشيخ حميد وبعض القبور الإيزيدية

**صورة خاصة لكنيسة "الراعي الصالح" في
عفرين في 20 نيسان/أبريل 2018 بعد سيطرة
عناصر من فصيل جيش الشرقية على الكنيسة.**



وتقول لورين عزيز [4]: "بعد خروجنا بثلاثة أيام من المنطقة، دخلت الفصائل المسلحة ودخلوا الكنيسة الكردية في عفرين، وقاموا بالنبش واستولوا عليها بشعارات لا إله إلا الله محمد رسول الله، وكتبوا على جدرانها كتابات تخصهم".

ويقول سامر أحمد [8] عن الانتهاكات التي حلت بالأماكن الدينية الخاصة بهم والتضييق اللاحق: "منذ بدء عملية غصن الزيتون وسيطرة الفصائل المسلحة التابعة للجيش الوطني السوري على منطقة عفرين، تعرضت العديد من المزارات الخاصة بالطائفة العلوية للنابش والتخريب، منها مزار ياغمرور دادة والذي تعرض للتخريب بسبب القصف أثناء بدء العملية العسكرية بتاريخ 2018/2/20 ومزار آف غيري الواقعة في ناحية موباتو/معبطلي من قبل عناصر تابعة لفصيل جيش الشرقية، والتي تُعتبر ذات أهمية دينية لدى الطائفة العلوية في عفرين، تقوم الفصائل المسلحة بتخريب المزارات بقصد البحث عن الذهب وسرقاته، والأماكن الدينية بقصد التضييق".



صورة تظهر تعرض مزار آف غيري دادة للتخريب عام 2018

وتضيف زينب [6] في شهادتها عن تعرض كنيسة الراعي الصالح للتخريب بشكل كامل لليلون:
"عند سيطرة فصيل جيش الشرقية على كنيسة الراعي الصالح في عفرين، قام العناصر بنهب الكنيسة
وقلع البلاط وإخراج المقابس والأسلاك الكهربائية بشكل كامل، في محاولة منهم لإيجاد أشياء ثمينة".

6.5 الاعتقال ومرافق الاحتجاز

تشير آفيستا عيسو [2] في شهادتها لليلون إلى فترة احتجازها لدى سجون الشرطة العسكرية:
" لقد تعرضت للاعتقال عقب عملية غصن الزيتون في حزيران 2018 ، لقد أعتُقلتُ أثناء عودتي إلى المنطقة
بعد أن وصلت إلى إحدى الحواجز المؤدية إلى مركز المدينة، سألتني أحدهم بعد أن انتبه لقريني هل أنتمي
للديانة الإيزيدية، أجبته بنعم، كنت أبلغ من العمر ستين عاماً آنذاك، وتم اعتقالي بحجة الإجراءات المعتادة
لجميع العائدين، تم احتجائي لما يقارب عام ونصف، تعرضت لشتى أنواع التعذيب، وكان يتم نعتي بالكفر و
أنهم أخذوا حقهم من نساء الكرد، وتم إطلاق سراحي بعد أن توصل أقربائي إلى مكاني أثناء تواجدي في
سجن مدينة إعرار، كما دفعت فدية مالية حوالي 300 دولار".

ووثقت رونا هي إلياس [1] حالة اعتقال أحد أقربائها المسيحيين لليلون:

"بتاريخ 30 تموز/يوليو 2020، اعتقل أحد أقربائنا (ر.م) من قبل فصيل فيلق الشام المسيطر على قريته في
منطقة عفرين، وتم إطلاق سراحه بعد قضائه مدة سنة في السجن، لقد تعرض الرجل للتعذيب والضرب
المبرح لدرجة أنه أصبح يعاني من أمراض نفسية".

ويضيف صلاح يوسف [9]: "تم اعتقال قريبة لي من قرية باصوفان والتي تعتنق الديانة الإيزيدية من قبل
فصيل "فيلق الشام"، وتم الحكم عليها بخمسة سنوات بتهمة التعامل مع الإدارة المحلية السابقة (الإدارة
الذاتية)، وأثناء زيارة زوجها لها في سجن معراته ما قبل ثلاثة أعوام، أخبره عناصر السجن بالحكم الصادر
عن زوجته والذي يقضي قضائها خمسة أعوام في السجن، وعند عودته و مروره بحاجز قرية "ترنده"، تعرف
عليه أحد العناصر المسلحين التابع لفصيل "فيلق الشام" المسيطرين على قريته باصوفان، المدعو "أبو
حسين" نقلاً عن لسان عارف، وقام بضربه على رقبته بأخمص السلاح ليتم نقله إلى إحدى مشافي
المنطقة".

في حين تكشف آفيسنا عيسو [2] عن تفاصيل تعرضها للاعتقال من قبل الشرطة العسكرية بعد عودتها إلى منطقة عفرين عقب سيطرة فصائل الجيش الوطني لـ ليلون:

"تعرضت للاعتقال في 20 حزيران 2018، تعرضت للإذلال على خلفيتي الدينية من قبل عناصر السجن، وفي إحدى المرات أجبروني على نطق الشهادة بحرق جسدي بالسجائر، إلا أنني لم أفعل".

وتضيف بارين أحمد [10] في شهادتها لليلون عن تعرض أحد أقربائها الإيزيديين للاعتقال ومقتل زوجته بالقول:

"لقد تعرض إيزيدي مسن ينحدر من قرية قطعة التابعة لناحية شران للاعتقال من قبل فصيل الجل المسيطر آنذاك على قرية قطعة، وتم احتجازه في سجن تابع لفصيل "الحمزات"، وقد أجبر الفصيل عائلة حنان دفع فدية مالية تراوحت 25 ألف دولار لقاء الإفراج عنه، إلا أن قدرة العائلة المالية حالت دون قدرتها على توفير المبلغ المطلوب، لتدفع 600 دولار للفصيل على أن يتم تسليم المتبقى على دفعات، ليتم الإفراج عنه، كانت العائلة تتعرض للمضايقات بشكل مستمر من قبل عناصر الفصيل المسيطر على القرية، إلى أن قتلت زوجته البالغة من العمر 66 عاماً بسبب إلقاء مجهولين قنبلة يدوية على بيتها في تمام الساعة الثانية صباحاً.

7. الآثار طويلة المدى:

7.1. تداعيات النزوح:

أدت عمليات التهجير القسري والضغط المنهجي إلى تشتت مجتمع الأقليات في عفرين على نطاق جغرافي واسع، مما خلق تحديات جديدة في الحفاظ على الهوية الدينية والروابط المجتمعية، ويظهر نمط التشتت توزعاً على عدة محاور رئيسية، مع تفاوت في التحديات التي يواجهها النازحون في كل منطقة.

وتصف زينب حسين [6]: "لقد أجبر من تبقى من المهجرين قسراً في شهبأ إلى الفرار نحو لبنان، عقب العملية العسكرية الأخيرة التي أدت إلى نزوح عدد كبير من أهاليها نحو مناطق شرقي الفرات، و لعدم وجود ضمانات أمنية والتغييرات المتسارعة التي تمر بها البلاد، اختار البعض وجهته إلى لبنان رغم الواقع [المحفق](#)، في ظل التوترات والتهديدات التي تتعرض لها الأقليات في المناطق السورية الأخرى".

صورة تظهر تكسير الرموز الدينية في كنيسة آيا صوفيا
اليونانية الأرثوذكسية بمنطقة السقيلية في حماة/سوريا



صورة تظهر تكسير الرموز الدينية في كنيسة آيا صوفيا
اليونانية الأرثوذكسية بمنطقة السقيلية في
حماة/سوريا



وتوضح رونا هي [1] في شهادتها لليلون:

"من الصعب أن تتخذ الاقليات بما فيهم نحن المسيحيون [قبرلر](#) العودة إلى سوريا وخاصةً ممن تهجروا قسراً من عشرين، إن مرحلة الانتقال السياسي والتطورات العسكرية التي تشهدها سوريا تحمل ملامحاً غير واضحة، سوريا بأمس الحاجة إلى عدالة انتقالية لتتم محاسبة المنتهكين وإعادة المهجرين قسراً

وإنصاف الضحايا، وبالأخصّ الأقليات التي تتعرض للتضييق والانتهاكات المتعددة من قبل أطراف النزاع في البلاد، مما يجبرها على النزوح و تشرذم النسيج الاجتماعي، أن سوريا عبارة عن فسيفساء متنوع ولا نحبذ أن نعرف انفسنا بلونٍ موحد يُفرض علينا جميعاً دون إرادتنا".

7.2. الآثار النفسية المستمرة:

تعاني الأقليات في منطقة عفرين من مزيجٍ من الخوف والترقب، ولم يقتصر هذا الواقع النفسي على المهجرين فحسب، بل يشمل من تبقى في المنطقة، مجبراً إياهم على العيش في حالة من الإنكار القسري لهويتهم، عبر تنصلهم عن ممارسة شعائرهم الدينية وطقوسهم كما اعتادوها.

وأصبح الخوف من معرفتهم معاناةً لديهم، محولاً بذلك الوجود في المنطقة إلى حالة من الاختباء المستمر والإنكار الذاتي القسري للهوية.

فيما تؤكد روناها إيلياس [1] توارى المسيحيين المتواجدين في عفرين بطرق مختلفة، فتقول: " لقد قام من تبقى في المنطقة بتغيير منزله لتلا يكشف".

كما يستمر المسيحيون في عفرين بمحو الأدلة، بل والتفصيل الرقمية الذي قد يكشف أنهم من أتباع هذه الديانة، وتروي بريغان حكمت [5]: قبل عدة أشهر، كان معنا أخ ضمن كروب الأخوة المسيحيين وقيم في عفرين، خرج من جميع الكروبات، لأنه لا يستطيع التواصل وممارسة شعائره والاعتراف بها، قائلاً لنا: أريد أن أحمي نفسي منهم لعدم وجود ضماناتٍ لنا في المنطقة".

كذلك يعجز الضحايا عن توثيق معاناتهم، حيث تواجه عملية توثيق الانتهاكات ضد المسيحيين في عفرين، تحديات متعددة المستويات، كصعوبة دخول المسيحيين إلى كنيسة الراعي الصالح لتوثيق الأضرار التي لحقت بالكنيسة على يد أحرار الشرقية، تجعل من الصعب بناء سجل كامل ودقيق للانتهاكات، وبتفاهم هذا الوضع مع استمرار سياسات التهريب والمراقبة، التي تجعل من الخطورة بمكان محاولة جمع المعلومات أو توثيق الشهادات.

هذا الواقع المرير دفع زينب العيسى [6] للمطالبة بتحريك دولي، قائلة: " نرجو أن يتم تسليط الضوء بشكل أكبر على قضية الأقليات في عفرين ونناصر معاناتهم ونؤمن لهم مساحة طيبة لممارسة شعائرهم بآمان".

وتبين زينب حجم المعاناة التي يعانون منها: "لم نعد نستطيع حتى أن نقول من نحن، لقد امتنعت من دخول منطقتي منذ عام ٢٠١٨ لأن أقربائي تواصلوا معي وأخبروني بأن لا أعود إلى المنطقة لأنني أعتنق المسيحية".

9. رأي قانوني:

تكشف الوقائع والشهادات الموثقة في هذا التقرير عن نمط منهجي من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني و حقوق الإنسان في منطقة عفرين. وقد دأبت لجنة التحقيق الدولية ومنظمات حقوقية دولية أخرى على تناول هذه الأنماط المستمرة من الانتهاكات منذ عام 2018.³ وأشارت هذه الجهات في تقاريرها إلى أن هذه الممارسات قد ترقى إلى جرائم حرب و/أو جرائم ضد الإنسانية وفقاً [للمادتين السابعة والثامنة من نظام روما الأساسي وهو اتفاقية تأسيس المحكمة الجنائية الدولية، لم تصادق عليه سوريا بعد.](#)

إن نمط الانتهاكات الموثقة يكشف عن خطة منظمة للتطهير العرقي، تتجلى في ثلاثة مستويات رئيسية: أولاً، الاضطهاد المباشر من خلال الاعتقالات والتعذيب والترهيب، ثانياً، التهجير القسري عبر التضييق على الأقليات، وثالثاً، محاولات طمس الهوية الدينية من خلال تدمير دور العبادة ونبشها بقصد السرقة وتحويلها لمراكز عسكرية.

تتناقض ممارسات الفصائل بحق الأقليات في عفرين مع جوهر واجب المعاملة الإنسانية الذي يفرضه القانون الدولي الإنساني، وهو أحد القواعد العرفية الملزمة لجميع أطراف النزاع المسلح، والذي يتطلب احترام كرامة الأشخاص وحظر المعاملة المسيئة عموماً، وهو مفهوم مهيم ينعكس في معظم قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.⁴ كما أن حرمان مجموعات معينة من هذه المعاملة الإنسانية بسبب دينهم أو عرقهم أو معتقداتهم أو أي سبب آخر قد يرقى ليكون تمييزاً مجحفاً بحقهم، وهو ما يخالف أحد أهم أركان القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.⁵ وتجدر الإشارة إلى أن الانتهاكات الجسيمة وواسعة النطاق لحقوق الإنسان بناءً على أسس تمييزية قد ترقى لمستوى الجريمة ضد الإنسانية المتمثلة بالاضطهاد. هذه الجريمة ترتبط بارتكاب جرائم أخرى ولا تنفي المسؤولية عنها، ولكن هذه الجرائم إذا ما ارتكبت على أساس تمييزي ضد مجموعة إثنية أو دينية - كما هو الحال في مضمون هذا التقرير، فقد تستوفي عناصر جريمة الاضطهاد كذلك. وبالنظر إلى طبيعة الانتهاكات الجسيمة التي يتناولها التقرير والتي دأبت جهات دولية ومحلية متعددة على توثيقها، فقد يكون من الوارد إثبات النمط المنهجي للحرمان الشديد للأقليات في عفرين من حقوقهم الأساسية بما يخالف القانون الدولي. ومن بين تلك الانتهاكات ما يتعلق بالحرمان الشديد من الحرية بما في ذلك

³ [كل شيء بقوة](#)، أنظر على سبيل المثال: هيومن رايتس ووتش، بالإضافة إلى [تقارير لجنة التحقيق الدولية](#)

2024، شباط/فبراير 29، [السلاح](#)، [الانتهاكات والإفلات من العقاب في مناطق شمال سوريا التي تحتلها تركيا](#)

⁴ [87](#) اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة حول القانون الدولي الإنساني العرفي، [القاعدة](#)

[88](#) اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة حول القانون الدولي الإنساني العرفي، [القاعدة](#)

حرية المعتقد، التعذيب والمعاملة اللاإنسانية، النهب والاستيلاء على الملكية، التهجير القسري، التدمير المتعمد للأعيان الثقافية كالمواقع الدينية، وأخذ الرهائن، وغيرها.

يمكن للمحكمة الجنائية الدولية إذا ما مارست اختصاصها على سوريا النظر في هذه الانتهاكات باعتبارها جرائم ضد الإنسانية، نظراً لطابعها المنهجي والواسع النطاق، كما يمكن للمحاكم الوطنية ذات الاختصاص العالمي النظر في هذه القضايا استناداً إلى مبدأ الولاية القضائية العالمية على الجرائم ضد الإنسانية.

تتطلب خطورة الانتهاكات الموثقة تحركاً دولياً عاجلاً يبدأ بالتحقيق في الانتهاكات والجرائم في سوريا، وتوفير الحماية العاجلة للضحايا والشهود، مع ضمان توثيق منهجي للانتهاكات الجارية.

من الضروري أيضاً إنشاء آلية مستقلة لضمان عودة آمنة للمهجرين، واستعادة الممتلكات المصادرة، مع تعويض عادل عن الأضرار المادية والمعنوية، كما يجب أن تشمل هذه الآلية ضمانات لحرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

يشكل هذا التقرير أساساً قانونياً متيناً للملاحقة القضائية لإثبات المسؤولية القانونية عن الانتهاكات الموثقة ضد الأقليات الدينية في منطقة عفرين، ويتطلب من المجتمع الدولي تحركاً عاجلاً لوقف هذه الممارسات ومحاسبة المسؤولين عنها.

9 . توصيات:

- على المستوى الدولي/مجلس الأمن الدولي: الضغط على تركيا للقيام بواجباتها وفق القانون الدولي بصفاتها الداعمة والمتحكمة بالفصائل.
- متابعة لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بسوريا والآلية الدولية المحايدة والمستقلة الملفات المرتبطة بالانتهاكات الموثقة ضد الأقليات للملاحقة، ومحاسبة المتورطين.
- مكتب المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية: فتح تحقيق في الجرائم الدينية والعرقية المحتملة، توثيق شهادات الضحايا كأدلة محتملة في المحاكمات المستقبلية، وملاحقة المسؤولين عن الانتهاكات الموثقة، مع الإشارة إلى أن سوريا وتركيا ليستا طرفاً في نظام روما الأساسي، لذا تجب إحالة القضية من مجلس الأمن.

- على المستوى الإقليمي/جامعة الدول العربية: - تشكيل لجنة على المستوى الوطني السوري برقابة أممية، لمتابعة أوضاع الأقليات الدينية في شمال سوريا، الضغط على الفصائل المسلحة لإيقاف الانتهاكات، ودعم حق العودة للمهجرين.
- المنظمات الإقليمية: توثيق الانتهاكات ضد الأقليات الدينية بشكل منهجي، وتقديم الدعم القانوني للضحايا، وإنشاء قاعدة بيانات الممتلكات المصادرة.
- على المستوى الإنساني/المنظمات الإنسانية: أن تقوم المنظمات بالحماية الواجبة لحقوق الإنسان عند تصميم وتنفيذ المشاريع، تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للنازحين، توفير المساعدات الإنسانية العاجلة، ودعم برامج إعادة التأهيل للضحايا.
- منظمات حقوق الإنسان: توثيق الانتهاكات المستمرة والتعاون مع جهات أممية ومنها لجنة التحقيق الدولية والآلية الدولية المحايدة والمستقلة، تقديم المساعدة القانونية للضحايا، ورفع الوعي الدولي بقضية الأقليات الدينية في عفرين.
- التوصيات العملية للحماية/آليات الحماية الفورية: إنشاء خط ساخن للإبلاغ عن الانتهاكات، توفير ملاجئ آمنة للمهجرين، وتأمين مسارات آمنة للخروج من المناطق الخطرة.

10. الخاتمة:

إن ما يجري في منطقة عفرين السورية ليست مجرد انتهاكات متفرقة، بل استراتيجية واضحة تهدف إلى تغيير جذري في الهوية الدينية والثقافية للمنطقة، ومع الصمت الدولي عن محاسبة المتورطين والتضييق على الفصائل المسلحة للحد من انتهاكاتهما المرتكبة في المنطقة، تتعرض المنطقة لتغييرات جذرية في إرثها الثقافي وتنوعها الإثني.

يكشف هذا التقرير أنماطاً واضحة من الانتهاكات الموجهة ضد الأقليات في عفرين بعد 2018، مما أدى إلى تغيير ديموغرافي وتهجير قسري لأهالي المنطقة، وتعكس الشهادات الموثقة حجم المعاناة وعمق الأزمة التي تواجهها الأقليات، وتؤكد الحاجة الملحة لتدخل دولي فعال.

وبالتزامن مع تحرير سوريا من النظام السابق والإفراج عن جميع المعتقلين في سجونهم، تعاني منطقة عفرين من انتهاكاتٍ لاحصر لها في ظل التغييرات السياسية التي تشهدها سوريا، وتنعكس الجهود الدولية عن المناطق المحتلة وعدم محاولتها الضغط على الفصائل التابعة للجيش الوطني السوري للإفراج عن معظم المعتقلين في سجون مناطق عفرين وكري سبي وسري كانيه.

إن غياب المساءلة الدولية وضعف الاستجابة الإنسانية يفاقم من معاناة الضحايا ويزيد من استمرار الانتهاكات، حيث يتطلب الوضع تحركاً دولياً عاجلاً وشاملاً لحماية ما تبقى من التنوع الديني في المنطقة وضمان حق العودة الآمنة للمهجرين وضمان ممارسة الأهالي المتواجدين في المنطقة من الأقليات طقوسهم الدينية بأمان، دون تقييد أو تمييز أو انتهاك.



من نحن؟

مجموعة من بنات وأبناء عفرين، المحبات/ين لترابها، المخلصات/ين لزيتونها، وإيماناً مبنياً بتاريخ الآباء والأجداد، ووفاءً لجهودهم ونضالهم في الحفاظ على الإنسان والأرض والشجر، ولكي تعود للأشجار رونقها، ويعود الأهل والأحبة إلى جبالهم وسهولهم ومنازلهم، كان لا بدّ من إنطلاقة تمهّد الأرضية لعودة الحقوق لأصحابها والسعي نحو العدالة.

على مدار سنوات النزاع الطويلة في سوريا، عاشت منطقة عفرين في ظل تهديدات وجودية، وانتهاكات لا حصر لها أخذت طابعاً ممنهجاً ومنسقاً بعد عملية "غص الزيتون" التركية عام 2018، والسيطرة عليها إلى جانب باقي المجموعات المسلحة.

كان هدف إنصاف الضحايا الحافز الرئيسي الذي ولّد عندنا، نحن؛ شبّات وشباب عفرين الغيورات/ين على أهلها وناسها وأرضها، بغض النظر عن قوميتهم/ن أو مذهبهم/ن أو مشاربهم أو انتماءاتهم/ن السياسية، لإنشاء جمعية للضحايا الانتهاكات في عفرين هذه باسم "ليلون"، لمدّ يد العون للمتضررات/ين على قدم المساواة من خلال الدفاع عنهم.

اخترنا اسم "ليلون" لرمزية ما تعنيه في منطقة عفرين، التي تشتور بأشجار الزيتون المثمرة، إذ إنّها كلمة كردية الأصل تعني "ثمرة الزيتون قبل نضوجها"، كما أنّ "ليلون" هو اسم جبل مطلّ على مدينة عفرين.

سوف تعمل "ليلون" من أجل دعم الضحايا، جميع الضحايا، وقضية عفرين وجبر الضرر وتوثيق ما حدث وما يحدث وعودة جميع النازحين/ات واللاجئين/ات إلى مكان سكناهم الأصلية بطريقة آمنة وكريمة وطوعية، والعمل على استعادة جميع ممتلكاتهم، وذلك من خلال تسليط الضوء على مأساتهم المستمرة وتوثيق مختلف الانتهاكات بحقهم/ن. والقيام بحملات مناصرة بمشاركة مؤسسات ومنظمات مختلفة منها المحلية والدولية على حدّ سواء.

وسوف تعمل "ليلون" على المساهمة في جهود الملاحقة من خلال تقديم الأدلة المتعلقة بالانتهاكات التي ترتكب بحق سكان وأهالي منطقة عفرين من جميع أطراف النزاع، والمساهمة في تعويض المتضررين من الضحايا.



<https://lelun-afirin.org/ar/>



lelun.afirin@gmail.com